البحث الثامن

فرنسـا والخلـيج العـربي

١٨٥٠- ١٩١٤

أ.د. صادق ياسين الحلو

France and Arabian Gulf
1850-1914

Prof. Sadiq Yassin Al-Helou, PHD
Al-Rasheed University College

فرنســـا والخلـــيج العـــربي
١٨٥٠- ١٩١٤

أ.د. صادق ياسين الحلو
كلية الرشيد الجامعة

بعـد سـقوط نابليـون عـام ١٨١٥م وانشـغال فرنسـا بأوضاعهـا الداخليـة تضـاءل نفـوذ ونشـاط فرنسـا في الخليـج العربـي حتـى نهايـة العشرينـات مـن القـرن التاسـع عـشر.

فقـد خـسرت فرنسـا جزيـرة مورشـيوس عـام ١٨١٠ كقاعـدة مهمـة لنشـاطها في المحيـط الهنـدي وشرق افريقيـا والخليـج العربـي. لكـن بالضـد منهـا نجحـت منافسـتها بريطانيـا في تعزيـز وجودهـا البحـري ومصالحهـا منـذ عشرينيـات القـرن التاسـع عـشر وذلـك مـن خـلال اجراءاتهـا الحازمـة لتأمـين سـلامة مواصلاتهـا الى الهنـد فبـدأت بعقـد اتفاقيـة السـلم العامـة في عـام ١٨٢٠ ثـم اتفاقيـات الهدنـات البحريـة وتجـارة الرقيـق (Huerwitzs, 1977, p. 15) التـي أصبحـت أساسـا لعلاقـات بريطانيـا السياسـية مـع اقطـار الخليـج العربـي طيلـة القـرن التاسـع عـشر (الحلـو، ٢٠٠٧، صفحـة ١١٩) في حـين اتصـف النشـاط الفرنـسي بالضعـف في عقـدي الثلاثينيـات ومنتصـف الاربعينيـات مـن القـرن التاسـع عـشر في مجـاراة ومتابعـة السياسـة البريطانيـة في الخليـج العربـي. (لوريمـر، ١٩٧٥، الصفحـات ٤/١٨١٨-١٨١٩)

وكان نشـاط فرنسـا سـطحياً بشـكل عـام مقصـوراً عـلى المـدة مـن (١٨٣٩- ١٨٤٨) وقسـم مـن ذلـك النشـاط توفـرت لـه فرصـة المشـكلات بـين الشـاه الفـارسي عـام ١٨٣٩ والحكومـة البريطانيـة لترسـل فرنسـا تلبيـة لطلـب مبعـوث مـن الشـاه معلمـين فرنسـيين بـدلا مـن البريطانيـين في الجيـش الفـارسي. وظلّـت البعثـة الدبلوماسـية الفرنسـية في طهـران لعـدة سـنين وأخـيرا تـم التوصـل الى توقيـع معاهـدة صداقـة وتجـارة بـين فرنسـا وفـارس عـام ١٨٥٥.

وفي المـدة مـن (١٨٤١الى ١٨٤٨) أقحـم المقيـم الفرنـسي العـام في بغـداد نفسـه في أمـور كثـيرة مـن الشـؤون الداخليـة للعـراق وخاصـة مـا كان متعلقـاً بفـارس وكمـا كانـت هنـاك دلائـل أخـرى أيضـاً تشـير الى ان فرنسـا تهـدف الى ان تكـون لهـا مصالـح سياسـية ومادية مزدهـرة في العـراق وربمـا نتيجـة تضـارب السياسـتين البريطانيـة والفرنسـية حيـال مـصر وتركيـا.

كان اتجـاه الممثلـين الفرنسـيين في فـارس وبغـداد مصطبغـا بعـداء البريطانيـين وفقـدان الثقـة بهـم،

ولكن نفوذ فرنسا على العموم الا ما كان منه متصلا بمصالح كنيسة الروم الكاثوليك لم تكن له جذور في الواقع المحلي وسرعان ما تبدد. (لوريمر، ١٩٧٥، الصفحات ١/ ٣٥٦ - ٣٦٦)

غير ان فرنسا نجحت في عقد معاهدة صداقة وتجارة مع سلطان مسقط السيد (سعيد بن سلطان) في (١٧/ تشرين الثاني / ١٨٤٤)[١] (٥) وكانت تتويجا لجهود فرنسا الدبلوماسية التي أمنت لها فوائد كبيرة منها حرية الحركة في السلطنة وفي فرنسا للرعايا الفرنسيين والمسقطيين في كل منهما (المادة ٢) ونصت المادة (١٧) من المعاهدة على ان للفرنسيين امكانية انشاء مخازن أو محلات للتجهيزات أيّاً كانت طبيعتها في اي مكان من المقاطعات التي فيها سيادة لسلطان مسقط[٢].

وكانت لهذه المادة فائدة مستقبلية لفرنسا استندت إليها في إنشاء محطة للفحم تتزود منها سفنها بالوقود واصبحت سببا للنزاع مع بريطانيا.

برز النشاط الفرنسي عند وفاة السيد (سعيد بن سلطان) عام ١٨٥٦ وتقسيم أملاكه بين ولديه (ماجد) في زنجبار و(ثويني) في مسقط.

وقد تم التوصل الى اتفاقية بهذا المعنى بين الاخوين في عام ١٨٦١ بواسطة الحكومة البريطانية بناء على مقترحات اللورد كاننج وبموجبها استقلت زنجبار عن عمان (ويلسون، ١٩٨٥، صفحة ١٧٢) فلم ترض الحكومة الفرنسية رؤية هاتين الدولتين قد سقطتا تحت هيمنة البريطانيين فأتصلت وزارة الخارجية الفرنسية للتفاوض مع الخارجية البريطانية؛ ليكون لفرنسا مركز سياسي مع بريطانيا من ضمان واحترام استقلال كل من سلطنة عمان وسلطنة زنجبار[٣].

جرت مفاوضات في باريس مع السيد (ثوفينيل) (Thouvenel) وزير خارجية فرنسا واللورد (كاولي) (Cowely) انتهت في (٢٠ شباط ١٨٦٢) بإصدار التصريح المشترك البريطاني الفرنسي تعهدت فيه الحكومتان احترام استقلال سلطنة مسقط عن سلطنة زنجبار.

(Berreby, 1958, p. 183)

جاء في التصريح المذكور: «أن الأطراف المتعاقدة (فرنسا وبريطانيا) قد وضعت في اعتبارها اهمية استقلال صاحب السمو سلطان عُمان وصاحب السمو سلطان زنجبار، وقد رأت من المناسب ان تعلن بالتبادل احترامهما لاستقلال هاتين الدولتين» (ويلسون، ١٩٨٥، صفحة ١٧٣)

---

(1) Letter de Mr. Romain Desfosse›s, le command ant des forces navales de la France, dans les mers de bourbon et de l›Afrique Oriented, a›s. H. limam de mascat, rade de Zanzibar, le 19 November 1844, A.A.E., Corresp cousul. Zanzibar, vol.1 (1827 – 1851), fols. 195

(2) Kyar (F.1 op. cit, p.103)

(3) Declaration respecting the independence of Muscat and Zanzibar ,10/ march 1862, Archison ١٠p. cit, vol. XI, pp. ٧٤ – ٧٣.

جعل ذلك التصريح المركز السياسي لكل من الدولتين متساويا» ولو من الناحية الاسمية في الاقل ولذلك فقد كانت هناك فرصة كبيرة امام فرنسا لمعارضة النفوذ البريطاني (Philiby, ١٩٥٠, p. ١٦٧) وتطالب بأن يكون لها مثل ما للحكومة البريطانية من امتيازات في السلطنة (جمال زكريا قاسم، صفحة ٢/٤٣٢)

التحرك الدبلوماسي الفرنسي لم يقتصر على مسقط فقد أثار توسع الامارة السعودية في عهد فيصل بن تركي (١٨٤٣-١٨٦٥) نحو الخليج العربي انتباه فرنسا اليها، ففي عام (١٨٦٢/١٨٦٣) ظهر في الرياض (وليام بالجراف) (Palgrave) أحد العاملين في الجزوي الذي كان مهتما اهتماما خاصا بمصر والشام وربما كان قد وجّه اهتمامه الى نجد لعلاقتها بموضوع قناة السويس الذي كان قد تم اقتراحه آنذاك بالفعل (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٣/١٦٦٨) ويقال: إنّه يمثل نابليون الثالث أرسله في مهمة الى بلاد العرب لم تعرف تفاصيلها بالرغم من ان (بالجراف) ذكر أن غرض رحلته الاساسي نشر الحضارة الاوربية في بلاد المشرق.

والواقع ان الغرض السياسي كان يكمن وراء رحلة بالجراف؛ فإنّ هناك احتمالاً ان فرنسا كانت تريد استعادة مركزها في الشرق او في الاقل بعض ما كان لها من نفوذ وخاصة بعد نجاحها في الحصول على امتياز حفر قناة السويس، لكن هزيمتها امام المانيا في عام ١٨٧١ حالت بينها وبين تنفيذ اغراضها (جمال زكريا قاسم، صفحة ٢/٩٩)

خشت بريطانيا من ان تستثمر فرنسا صراع آل سعود معها لمد نفوذها الى المنطقة فقررت اعادة النظر في سياستها السابقة مع الامير السعودي وبدأت بأتباع سياسة جديدة قائمة على اساس اقامة علاقات ودية معه. (الهنداوي، ٢٠١٥، صفحة ١١٦)

على ذلك اقترح المقيم السياسي البريطاني في المنطقة الكولونيل (بيلي) (Pelly) على حكومته ان يقوم بزيارة الى العاصمة السعودية؛ لتحسين العلاقات بين الطرفين وسد الطريق امام اي قوة خارجية تحاول استغلال خلافاتهما لمد نفوذها الى المنطقة ، وقد وافقت حكومة بومباي على ذلك المقترح فتوجه (بيلي) على رأس مجموعته في ١٨ شباط عام ١٨٦٥ ووصل الرياض في ٥ آذار وكانت احد اهداف زيارته معرفة مدى التقارب السعودي الفرنسي بعد زيارة (بالجراف) للعاصمة السعودية (الهنداوي، ٢٠١٥، الصفحات ١١٦ – ١١٧)

اعترف الامير فيصل في محادثاته مع الرائد بيلي في الرياض انه تلقى من الاخير مرتين عروضا سخية من الحكومة الفرنسية بالمعونة وفي الثانية منهما وكان وقتها يتفق تماما وبعثة بالجراف فقد طلبت من الامير ان يبلغ رده للقنصل الفرنسي في دمشق فشكره الامير وأوضح له انه ليس في حاجة الى مساعدة في الوقت الحالي، (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/١٦٦٨)

لكن من جهة اخرى قد أكد لبيلي بأن ليس له اي علاقات بأي قوة اجنبية. (عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، سياسة الامن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ -١٩١٤، ١٩٨٢، صفحة ١٢٢،١٢٢)

وكان بالجراف قبل زيارة نجد قد ذهب الى قبيلة شمر التي تقع شمال نجد، والتي بدأت في الظهور منذ العهد الاول لحكم فيصل عام ١٨٣٥ تحت تبعية السعوديين، ولكن هذه القبيلة ما فتئت تجاهد للانفصال، وسجّل بالجراف إعجابه بهذه الامارة وتنبأ بأنها ستتمكن في يوم ما من ان تجمع بين القبائل الصغيرة تحت لوائها وابدى اعجابه بتنظيماتها الداخلية. (جمال زكريا قاسم، الصفحات ٣/ ٩٩-١٠٠)

هكذا خاضت فرنسا صراعا خفيا» ضد بريطانيا ونفوذها في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية رغم التصريح الذي اصدرته الدولتان عام ١٨٦٢ وتعهدتا فيه باحترام استقلال مسقط، حيث بقيت كل دولة منهما تكيد للأخرى بوسائل مختلفة.

لم يكن اهتمام فرنسا بعمان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اهتماما مفاجئا» ففي الفترة الواقعة بين (١٨٨٣ و١٨٨٥) عندما كان (جول فيري) مسؤولا عن شؤون المستعمرات في الحكومة الفرنسية حاول انشاء خط ملاحي بحري بين فرنسا والخليج تموله الحكومة الفرنسية (لاندن، ١٩٨٩، صفحة ٢٠٩)

وفي عام (١٨٨١) السادة (ايزوارد وشركته Messrs. Issorad Co.) في باريس استأجرت السفينة التجارية سيفيرن (Severin) في رحلة تجريبية الى الخليج العربي وشحنها بسلع فرنسية وعلى ظهرها الكولونيل (ريفوار) (Reviore) مكلفا ببعثة تجارية الى الخليج. السفينة وصلت الى مسقط والبصرة لكن نتيجة المشروع كانت خسارة ثقيلة. (Saladanha, 1986, p. 13)

ابتدأت الشركة الفرنسية للملاحة التجارية للغرب منسبر وشركته

(The French Company De Steamers De L›ouest Mesnier ^^e French Company De Steamers De L›ouest Mesnier ^& Co.)

في عام ١٨٨٢ تم تشغيل خدمة ملاحية تجارية الى الشرق ومن ضمنه الخليج العربي ووكالتها الرئيسة ستكون في البصرة بإدارة السيد (اصفر)

(S. Asfar) وكانت الشركة تملك اسطول يتكون من سفن تجارية غير ان تلك الخدمة توقفت ولم تتوفر مخطوطات ووثائق عن نشاطها. (Saladanha, 1986, p. 14)

شهدت مسقط مجيء أحد التجار المسمى السيد الياس كابتن شابوي

(Mons. Alias Captain Chapui) في نهاية عام ١٨٨١ وسبق له ان زارها قادما» من جزيرة مورشيوس بسفينة صغيرة والتي كان هو مالكها وقبطانها وذكر بأنه ممثل لشركة كبيرة في مرسيليا وكان أيضاً قد تعهد بتزويد غرفة تجارة باريس بمعلومات عن تجارة عمان والخليج العربي. (Saladanha, 1986, p. 14)

شابوي سكن بموافقة سلطان مسقط في غرفة فوق دار الكمارك في مسقط بعد ان أعدها للسكن بصرف مبالغ كبيرة عليها. وكان عمله لبعض الوقت لا يتعدى عن جمع وتجفيف الاسماك والتعامل بها مع تجار مسقط وقريات وكوادر وشاربر من دون نتائج ملموسة.

وكان يتمنى انشاء تجارة بين مسقط ومورشيوس بالأجل لكن بني ياس في مسقط لم يرغبوا في ذلك. وفي إحدى المرات اشترى بضائع على أساس انه سيدفع ثمنها قبل ابحار السفينه غير أن عجز السيد شابوي عن دفع اثمانها ادى الى تقديم شكوى ضده الى القنصل البريطاني في مسقط الذي بدوره احال الشكوى الى الوكيل القنصلي الفرنسي في مسقط فأجبر شابوي على دفع فاتورة البضائع الى أصحابها وبعد هذه القضية في نهاية عام ١٨٨٢ ابتعد التجار في مسقط عن التعامل معه. (Saladanha, 1986, p. 14)

ادعى شابوي في عام ١٨٨٤ أن الخط الملاحي التجاري الفرنسي الذي بدأ بالعمل مباشرة بين فرنسا والخليج كان هو وراء انطلاقه وتأسيسه ليكون مشروعا لرجال الاعمال الفرنسيين؛ لدفع التجارة الفرنسية مع الخليج العربي (Saladanha, 1986, p. 15)

وذكر هاليوت في عرض معلوماتي عن خلفية شابوي مؤرخ في ٢٩/ايلول ١٨٩١ بأنه لا يوجد اي شك بأنه استخدم مدة بقائه في الخليج لتزويد حكومته الفرنسية بمعلومات تتعلق بتجارة عمان والخليج ومواضيع متعددة أخرى، وربما كان يعرف ما يدفع له لقاء ذلك ام لا، وكانت مراسلته واسعة واستلم رسائل عديدة في كل وجبة بريد وتنوعت نشاطات شابوي وتنقلاته وقد وصفه الكولونيل روس (Rose) بأنه نصف تاجر ونصف مقامر ومتآمر بشكل عام. (Saladanha, 1986, pp. 14,15) (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/ ١١١٩)

شملت نشاطات شابوي وتحركاته الساحل العماني ففي عام ١٨٩١ قام بزيارات الى أم القوين وهدف تلك الزيارات التي كانت برفقة رجل فرنسي آخر يُدعى (ثورني) (Thorny) ظاهريا لغرض شراء الصدف (Shells) لكن الحقيقة للحصول على هيمنة على شيخ ام القوين لفائدة المصالح الفرنسية (Saladanha, 1986, p. 14) (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/ ١١٢٠)

واضافت المراسلات البريطانية ان شابوي وثورني خلال زيارتهما لام القوين قدّما بعض الهدايا الثمينة لشيخ ام القوين فكون شابوي معه صداقة حميمة جدا.

ويظهر ان شيخ ام القيوين كان متأثرا تأثرا عميقا بقوة فرنسا وعدم امكانية بريطانيا االتعرض للداوات التي تحمل الاعلام الفرنسية وعمليا هناك صورا بحدود ٣٠ سفينة تحمل عبيدا» بحماية العلم الفرنسي كما ويبدو ان الزائرين الفرنسسين قد وعدوا الشيخ ام القيوين بمعاودة رعاياه الى تجارة الرقيق التي اوقفها البريطانيون status ante quo.

وقد ذهب شيخ ام القيوين بعيدا ليكتب رسالة يحملها الزائران الفرنسيان الى الحكومة الفرنسية يعرض فيها بأن اي واحد يأتي الى بلاده من الجمهورية الفرنسية الثالثة سيرحب به بسرور. (Saladanha, 1986, p. 16)

عندما ترامى الى سمع الميجر هاليوت المقيم البريطاني عن تلك الاخبار من الوكيل البريطاني في الشارقة فوجهه بتذكير الشيوخ بمعاهدة تحريم تجارة الرقيق التي وقعوها في عام ١٨٤٧ مع الحكومة البريطانية ثم حصل بعد ذلك على امر من الحكومة الهندية ليوقع معاهدة جديدة

مـع شـيوخ السـاحل العمانـي تضمنـت عـدم الدخـول في اي مراسـلات او علاقـات مـع اي دولـة اخـرى غـير بريطانيـا وان لا يعطـوا الاذن بالإقامـة في مناطقهـم لمثلـين لاي حكومـة اخـرى غـير بريطانيـا والا يمنحـوا اي جـزء مـن اراضيهـم سـواء عـن طريـق البيـع او الايجـار او الرهـن او التنـازل او غـير ذلـك لاحتـلال ايـة دولـة اجنبيـة باسـتثناء بريطانيـا (لوريمـر، ١٩٧٥، صفحـة ٢/ ١١٢٠)

وكانـت تلـك الاتفاقيـة قـد وضعـت في آذار ١٨٩٢ وجـاءت ردا» عـلى نشـاط العمـلاء الفرنسـيين في سـاحل الهدنـة الذيـن حاولـوا اغـراء الشـيوخ بكافـة الوسـائل لدرجـة انهـم وعدوهـم بأطـلاق تجـارة الرقيـق تحـت الحمايـة الفرنسـية[١]

ولكـن المشـكلات والصعوبـات بعـد توقيـع الاتفاقيـة مبـاشرة ظهـرت مـن جديـد؛ لان شـيخي الشـارقة ودبـي في البدايـة انهمـا اعتقـدا حـين اعيـد لـكل منهمـا نسـخة كاملـة التوقيـع بـأن الاتفاقيـة لـم بعيـدة عليهـا، كمـا أعلـن شـيخ دبـي تبرمـه مـن تدخـل البريطانيـين في تجـارة الرقيـق واقـترح رفـع العلـم الفرنـسي ليتهـرب بذلـك مـن مضايقـات البريطانيـين وكان هـذا الى حـدٍّ مـا مـن النتائـج التـي اسـفرت عنهـا زيـارة الـوكلاء الفرنسـيين للمنطقـة. (لوريمـر، ١٩٧٥، الصفحـات ٢/ ١١٢٠ – ١١٢١)

لقـد عـدت تلـك التحـركات الفرنسـية في مسـقط وفي السـاحل العمانـي المهـادن بعـد عـام ١٨٨٠ مـؤشرا لنشـوب صراع عـلى النفـوذ في منطقـة الخليـج العربـي وكان عـلى بريطانيـا ان تواجـه هـذا الوضـع[٢].

لـم تجـد الجهـود البريطانيـة نفعـا في الحـد مـن انتعـاش النشـاط الفرنـسي حيـث شـهد انتعاشـا كبـيرا مفاجئـا خـلال المـدة (١٨٨٨- ١٨٩٤) وكانـت هنـاك دلائـل عـلى وجـود سياسـة مشـتركة بـين فرنسـا وروسـيا مناهضـة للمصالـح البريطانيـة في منطقـة الـشرق الاوسـط. وقـد بـدأت العلاقـات الوثيقـة بينهمـا ابتـداءا مـن عـام ١٨٩١ وكان تنفيـذ هـذه الخطـة المشـتركة المفترضـة بـين الدولتيـين في منطقـة الخليـج قـد وقـع عـلى فرنسـا وحدهـا في بدايـة الامـر ولـم يـزد التدخـل الـروسي المبـاشر أكثـر مـن هـذا الحـد خـلال المـدة إيّاهـا (لوريمـر، ١٩٧٥، صفحـة ١/ ٤٨٠)

لقـد كان اسـتخدام العلـم الفرنـسي في تجـارة الرقيـق فـد زاد في ذلـك الوقـت في الخليـج العربـي وخليـج عُمـان وكان إعفـاء السـفن الفرنسـية مـن التفتيـش الـذي تجريـه السـفن الحربيـة البريطانيـة يدفـع بأصحـاب السـفن الى البحـث المحمـوم عـن ذلـك العلـم واسـتخدامه، ممـا اتـاح لفرنسـا فرصـة ثمينـة كـي توسـع نفوذهـا المحـلي وافتتحـت وكالـة قنصليـة ايضـا» في بوشـهر

(لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ١/ ٤٨٠)

تواصلـت النشـاطات الفرنسـية في الخليـج العربـي بعامـة وفي عمـان بخاصـة للتخفيـف مـن النفـوذ البريطانـي في منطقـة الخليـج.

ففـي عـام ١٨٩١ شـكي السـفير الفرنـسي في لنـدن كنتيجـة واضحـة لسـوء فهـم ظـروف تـولي السـيد

(١) كيلي، المصدر السابق، ج٢ ص ٧٦٤ – ٧٦٥

(٢) كيلي، المصدر السابق، ج٢ , ص ٧٦٤ – ٧٦٥

فيصل مكان أبيه واستبعاد عمّه عبد العزيز وشقيقه الأكبر محمد من ان نظام وراثة السلطنة في عُمان غير بأوامر حكومة الهند وبالرغم من أن هذه الشكوى كشفت عن جهل واضح بحقائق الموقف الا انها كانت تشير الى تجدد الاهتمام من جانب فرنسا بعمان بعد مدة من الانقطاع.

وتكشفت السياسة الجديدة للجمهورية الفرنسية الثالثة في الخليج خلال مناقشة لميزانية الدولة في مجلس النواب الفرنسي اوائل عام ١٨٩٣ فقد طلب مسيو ويلونكل ((Mons. De Loncle احد نواب الحزب الاستعماري اعتماد مبلغ اضافي قدره ٧٠٠٠ فرنك لإنشاء قنصلية في مسقط ووعد وزير الخارجية مسيو ديفيل (Mons. Deville) بالتنفيذ دون ان يدحض اية صحة من الحجج التي قال فيها مسيو ديفيل وهي ان مصلحة فرنسا دعم سياسة روسيا في الخليج وتقديم سائر التسهيلات لتسجيل السفن الاهلية في الخليج لتكون السفن العمانية تحت العلم الفرنسي (لوريمر، ١٩٧٥، الصفحات ٢/ ٨٣٩-٨٤٠)

اخذت مشكلة العلم الفرنسي في مسقط في عام ١٨٩١ تثير الاهتمام للمرة الأولى هناك، ولقد تبين ان لدى ١٣ بحارا في صحار اعلاما فرنسية وان الاعلام نفسها يمكن الحصول عليها لا من مدغشقر فقط بل من القنصل الفرنسي المقيم في عدن وحيث كان السلطان يرى ان طلب الفرنسيين حماية السفن في البحر قد يتسع بسهولة ليشمل حماية ارواح وأملاك رعايا العمانيين المرتبطين بتلك السفن على البحر لذلك باشر الاهتمام بالموضوع بالرغم من أنه استطاع ان يعقد اجتماعا حاشدا للاعتراض على تصرف الفرنسيين فشل في وقف التصرف الفرنسي وفي مواجهة ذلك طلب السلطان مشورة حكومة الهند بخصوص تقديم احتجاج الى الجمهورية الفرنسية الا ان الحكومة الهندية اشارت اليه برفع ذلك الاحتجاج الى وزير الدولة البريطاني واخبرته ان بامكانه اتخاذ اية خطوة سليمة لتعزيز سلطاته في حدود مياهه الاقليمية على من يستطيع التأثير عليهم من رعاياه الذين يرفعون العلم الفرنسي وجرت بعد ذلك اتصالات بين الحكومة البريطانية والفرنسية في اوروبا في اوائل العام ١٨٩٣ انتهت بأن الاخيرة سحبت الاعلام من الذين تسلموها في عدن .

واصدرت الحكومة الفرنسية تأكيدات فهمت منها الحكومة البريطانية ان خطة فرنسا في توزيع اعلامها ستتوقف غير ان فرنسا تغاضت عن تلك التعهدات اذ استمر تسليم الاعلام والاوراق الفرنسية لرعايا سلطنة عمان (لوريمر، ١٩٧٥، الصفحات ٢/ ٨٤١ – ٨٤٢)

اعاد الفرنسيون فتح قنصليتهم في مسقط عام ١٨٩٤وهي السنة التي عين فيها اوتافي (Otaffi) نائب قنصل في مسقط (لوريمر، ١٩٧٥، الصفحات ٢/ ٨٤١ – ٨٤٢) لكن ذلك لم يمنع من ايقاف توزيع الاعلام الفرنسية حيث أصبح عدد الذين يرفعون الاعلام الفرنسية على سفنهم ٢٣ شخصا منهم من قبيلة بني جنابة و١٢ من قبيلة بني بو علي.

وقد تسلّم البعض هذه الاعلام من مدغشقر وبعضها من ابوك وبعضهما الاخر من شرق

افريقيـا.

وكان العلـم الفرنـسي يسـلم ومعـه شـهادة تجـدد سـنويا» تعـرف باسـم: - ترخيـص الملاحـة وكانـت تلـك التراخيـص خاصـة بالسـفينة بصاحبهـا. وهـذا مـا جعـل مـن الصعوبـة عـلى سـلطان مسـقط ان يعـرف ماهيـة وعـدد الاشـخاص الذيـن يدعـون الحمايـة بموجـب رخصـة مـا.

وظهـر واضحـا ان اوتـافي كان يريـد ان يوسـع حـدود الحمايـة التـي تمنحهـا فرنسـا لتراخيص السـفينة الى الحـد الاقـصى. ومـن سـنة ١٨٩٢ ومـا بعدهـا توفـرت ادلـة كثـيرة عـلى اسـتخدام مسـتوردي الرقيق في صحـار في ظـل رفـع العلـم الفرنـسي ونقـل شـحناتهم الى مختلـف الاماكـن في الخليـج (لوريمـر، ١٩٧٥، الصفحـات ٢/ ٨٤٢ – ٨٤٣) اطلـق عـلى الاعـلام الفرنسـية عـلى سـفن رعايـا سـلطان عمـان اسـم فرنسـا السـفن العمانيـة وسـببه ان كثـيرا مـن أصحـاب السـفن العمانيـة كانـوا يسـعون إلى الحصـول عـلى الجنسـية الفرنسـية لسـفنهم حتـى يسـتطيعوا مـن خـلال رفـع العلـم الفرنـسي التهـرب مـن تفتيـش السـفن البريطانيـة مـن جهـة ومـن سـلطة الامام مـن جهـة أخـرى، فأمـا التفتيـش فكانت تقـوم بـه السـفن البريطانيـة بحجـة التحقـق مـن تنفيـذ معاهـدات الغـاء تجـارة الرقيـق، ولـم يكـن هـذا التفتيـش ممكنـا بالنسـبة للسـفن التـي ترفـع العلـم الفرنـسي؛ لان فرنسـا كانـت دائمـا ضـد مبـدأ التفتيـش البحـري وانهـا تخلصـت مـن جميـع المعاهـدات التـي تسـمح لبريطانيـا اسـتخدام هـذا الحـق في عـام ١٨٦٧ (Brunet, 1910, p. 114) فضـلا عـن عـدم توقيعهـا عـلى المـواد الخاصـة بتفتيـش السـفن التـي اقرهـا مؤتمـر بروكسـل الـدولي مـن تمـوز ١٨٩١ للنظـر في اجـراءات الغـاء تجـارة الرقيق حيـث إن رفـع العلـم الفرنـسي كان يمنـع السـلطان مـن ممارسـة سـلطته القضائيـة عـلى السـفن وبحارتهـا حتـى في أثنـاء وقوفهـا في ميـاه مسـقط الاقليميـة وكان ذلـك وفقـا للمـادة الرابعـة مـن معاهـدة ١٨٤٤ التـي نصـت عـلى ان مـن يعمـل في خدمـة الفرنسـيين مـن رعايـا السـلطان يتمتـع بنفـس الامتيـازات التـي يتمتـع بهـا الفرنسـيون انفسـهم في السـلطنة. (العقـاد، الاسـتعمار في الخليـج، ١٩٥٦، صفحـة ١٥٢) لقـد وصـل عـدد السـفن الشراعيـة العمانيـة التـي تحمـل رقيقـا عـام ١٨٩٥ وترفـع العلـم الفرنـسي ٣٨ سـفينة. (Philiby, 1950, p. 235)

اثـارت حكومـة الهنـد هـذه المشـكلة عـام ١٨٩٦حيـث قبضـت السـفن البريطانيـة عـلى سـفنيتن مـن صحـار (سـلالة) و (سـعد) وهمـا تحمـلان شـحنتين مـن الرقيـق فـأدت هـذه الحادثـة الى تجـدد المراسـلات في هـذا الصـدد بـين الحكومتـين البريطانيـة والفرنسـية (لوريمـر، ١٩٧٥، صفحـة ٢/٨٤٣) اسـتعملت حكومـة الهنـد مـا تملكـه مـن وسـائل الضغـط عـلى سـلطان مسـقط حتـى أرسـل في ٢٦ آذار ١٨٩٧ مذكـرة احتجـاج الى الحكومـة الفرنسـية ضـد فرنسـة السـفن العمانيـة غـير ان فرنسـا لـم تهتـم لذلـك الاحتجـاج فتدخلـت عندئـذ الحكومـة البريطانيـة مباشرة لـدى فرنسـا مذكـرة إيّاهـا بـأن تصريـح عـام ١٨٦٢ بشـأن احـترام اسـتقلال مسـقط يتنـافى مـع فرنسـة السـفن العمانيـة؛ لان مـن نتائـج تلـك الفرنسـة نـزع سـلطة الامـام عـن رعايـاه في بـلاده.

(العقاد، الاستعمار في الخليج، ١٩٥٦، صفحة ١٥٢)

من كل ذلك يتبين ان توزيع الفرنسيين للاعلام الفرنسية وشهادات التسجيل الفرنسية كان أحد الوسائل التي استخدمتها فرنسا لنشر نفوذها في منطقة الخليج العربي واستمر لنهاية القرن التاسع عشر.

كان انشاء القنصلية الفرنسية في مسقط منذ عام ١٨٩٤ في حقيقته امرا سياسيا اكثر من كونه هدفا اقتصاديا (Hamilton, 1962, p. 92) فلا يوجد أدنى شك في أن انشاء قنصلية فرنسية في مسقط ومحاولة فرنسا ايجاد خط من البواخر بالاضافة الى مندوبيها و وكلائها الموفدين في مهمات سرية الى الخليج العربي كل هذه المظاهر كانت تؤذن بازمات متتالية مع الحكومة البريطانية (جمال زكريا قاسم، صفحة ٢/ ٤٢٥) فمنذ وصول اوتافي في ٨/ تشرين الثاني ١٨٩٤ ومباشرته لعمله اتخذ سبيلين اثنين لنشاطه هما التقليل من نفوذ الممثل البريطاني عند السلطان ومن حوله والعمل على تشجيع البحارة العمانيين على رفع العلم الفرنسي على سفنهم دون موافقة من سلطان بلادهم بل حتى تحدي اوامره وظهرت النتيجة العامة لسياسة السيد اوتافي في ازدياد جموح السيد فيصل واتباعه عن النفوذ البريطاني. (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/ ٨٤٠)

اظهر اوتافي براعة دبلوماسية ونشاطا كبيرين وهكذا أصبح خصما عنيدا لممثلي بريطانيا المسؤولين عن المصالح البريطانية في عمان في التسعينيات من القرن التاسع عشر واستطاع اوتافي تبديد مخاوف سلطان مسقط من ان تحاول فرنسا فصل ميناء صحار عن سائر اجزاء عمان لكن بعد مضي خمسة اشهر على وصول اوتافي تغير موقف السلطان فيصل منه عندما عرض على السلطان المساعدة العسكرية ضد هجوم مسلح قام به المحافظون العمانيون على مسقط في شهر شباط وآذار من عام ١٨٩٥ وارسل يطلب السفينة الفرنسية المسلحة ترود Troud التي وصلت متأخرة وقد اكد موقف القنصل الفرنسي للسلطان حسن نية الحكومة الفرنسية وبذلك شهدت عمان تصاعدا للوجود الفرنسي استمر خمس سنوات.

(لاندن، ١٩٨٩، الصفحات ٢٩١ – ٢٩٢)

اثار تصاعد النفوذ الفرنسي في مسقط قلق البريطانيين وبخاصة عند تعيين عبد العزيز سكرتير القنصل الفرنسي في وظيفة مهمة بدرجة سكرتير خاص للسلطان على حين بدأ القصر يقرب اليه العمانيين المناهضين للبريطانيين.

ومن ناحية أخرى بدأ فيصل بنفسه في تشجيع المصالح الفرنسية في عمان كمحاولة؛ لإقامة توازن بينها وبين المصالح البريطانية وبذلك تستطيع عمان ان تتمتع بقسطٍ من الاستقلال (لاندن، ١٩٨٩، صفحة ٢٩٣)

لم يقتصر نشاط اوتافي في الخليج العربي على مسقط فقط فقد استطاع توطيد علاقته مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم ابو ظبي فكتب بذلك كتابا الى الحكومة الفرنسية في ٢٣/ ٢ /١٨٩٦ ذكر فيه بأنه قابل الشيخ زايد الذي أبلغه برغبته في صداقة ومعاهدة مع فرنسا تحميه من نفوذ بريطانيا وسيطرتها (حنظل، ١٩٨٣، صفحة ٧١٢) لكن بريطانيا عندما علمت بتلك

الاتصالات وجهت مدمرتين الى الخليج العربي وفرضت غرامة على الشيخ زايد وهددت بضرب ابو ظبي وعلى الرغم من ذلك رفض الشيخ دفع الغرامة ولم يخضع للتهديد البريطاني (محمد مرسي عبد الله، ١٩٨١، صفحة ١/ ٤٩) وتخلّت بريطانيا عن تهديدها بعد انهاء الشيخ زايد لعلاقته مع فرنسا التي لم توقف اتصالاتها ومحاولاتها عن طريق مبعوثيها وممثليها بشيوخ الساحل العماني (عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩- ١٩٤٧: دراسة وثائقية، ١٩٨١، صفحة ١٢٤) لكن المقيم السياسي البريطاني نجح عام ١٨٩٨ في عقد اتفاقات استثنائية مع شيوخ الساحل العماني بعدم عقد اي معاهدة او اتصالات مع اي دولة اخرى عدا الحكومة البريطانية وكذلك عدم التنازل او بيع للأراضي لاي دولة غير الحكومة البريطانية[1] وفي شهر آذار عام ١٨٩٨ احرز القنصل الفرنسي إنجازاً آخر في مسقط عندما وصلت السفينة الفرنسية (سكوربيون) (Scorpion) بزيارة الى ميناء يقع على مسافة خمسة اميال في الجنوب الشرقي من مسقط يدعى (بندر جصة) حيث قامت بالتقاط بعض الصور على اعتبار ان ذلك الميناء يُعدّ أفضل ميناء للوقود على ساحل مسقط، وانه من الممكن لفرنسا تحصينه بسهولة نظرا لوجود جزيرة صغيرة عند مدخله (Fraser, 1911, p. 87) وقدّم ضباط السفينة الكثير من الهدايا للسلطان ولم يتردد السلطان فيصل في اعلان ترحيبه بالفرنسيين (جمال زكريا قاسم، الصفحات ٢/ ٤٣٠ – ٤٣١) ثم اعلن بعد ذلك عن موافقة السلطان على منح الفرنسيين امتيازاً؛ لإنشاء مستودع للفحم في (بندر جصة) وهو مرفأ حصين يقع على بعد خمسة اميال من مسقط (لاندن، ١٩٨٩، صفحة ٢٩٣) وذكر فيليبي ان اوتافي تمكن ان يحصل من السلطان على اتفاقية سرية كانت تتضمن تنازله للحكومة الفرنسية عن ذلك الميناء (Philiby, 1950, p. 166)

وقد تم الاعلان في ٢٠ /تشرين الثاني/١٨٩٨ في باريس انباء حصول فرنسا على امتياز لاقامة مستودعات للفحم في مرفأ بندر جصة بمسقط فكانت تلك الخطوة التي عجلت بما عرف بأزمة مسقط بين الحكومتين (Journal des debats , Paris, 1898) اعلن اوتافي بهذه المناسبة ان الحكومة الفرنسية تسعى جاهدة إلى توثيق الصداقة بعمان ورد فيصل متحدثا عن نواياه الطيبة إتجاه الامة الفرنسية (عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العماني، ١٩٧٤، صفحة ٣٣٦) عدت بريطانيا الاتفاق بمثابة تحدٍّ لنفوذها في عُمان خاصة والخليج العربي عامةً. لذا قامت حكومة الهند بأمر من (كرزن) نائب الملك في الهند أرسل اسطول بقيادة الادميرال دوكلاس في ١٤ شباط ١٨٩٩، لإرهاب السلطان واجباره على الإعلان جهراً بالغاء الاتفاقية مع فرنسا والمحافظة على ارتباطه الوثيق بالنفوذ البريطاني.

(لاندن، ١٩٨٩، الصفحات ٤/ ٣٠١,١٨٥٨)

(١) كيلي، المصدر السابق ص ٧٦٤

وكان كـرزن يهـدف مـن وراء ذلـك الاجـراء اذلال كل مـن السـلطان والحكومـة الفرنسـية وازعجـت تلـك الاجـراءات البريطانيـة ضـد السـلطان في مسـقط الفرنسـيين ممـا دفـع الحكومـة الفرنسـية في ٢٢ شـباط ١٨٩٩ الى تقديـم احتجاجهـا ضـد الاجـراءات التـي اتخذهـا دوكلاس كمـا أعـرب ديلكاسـيه وزيـر خارجيـة فرنسـا عـن اعتقـاده بـأن في بريطانيـا فئـات كثـيرة تعمـل للحـرب ضـد فرنسـا وانهـم بهـذه الاسـتفزازات يحاولـون جرهـا الى ذلـك ولقـد اثـار هـذا الحـادث ضجـة كبـيرة في فرنسـا ومـن جهـة اخـرى لـم يـرضَ تـصرف كـرزن سـالزبوري رئيـس وزراء بريطانيـا، لانـه خـافَ مـن انفجـار الـصراع بـين فرنسـا وبريطانيـا بسـبب أحـد الامـراء الصغـار قـد يهـدد المفاوضـات التـي كان يجريهـا مـع ديلكاسـيه للوصـول الى تسـوية شـاملة للمشـكلات الافريقيـة بـين الدولتـين ومـن أجـل حـلِّ تلـك المشـكلة اقـترح سـالزبوري في اوائـل آذار ١٨٩٩ عـلى الحكومـة الفرنسـية الاسـتفادة مـن مسـتودعات الفحـم الموجـودة في ميناء مسـقط. (لانـدن، ١٩٨٩، الصفحـات ٤/ ٣٠١ , ١٨٥٨)

حـاول سـالزبوري بعـد مفاوضـات بـين الحكومتـين البريطانيـة والفرنسـية التوصـل في ٤ مايـس ١٨٨٩ الى اتفـاق يقـضي بأنـه طالمـا ان مركـز الحكومـة الفرنسـية مسـاوٍ لمركـز الحكومـة البريطانية في مسـقط فأنـه مـن الممكـن لفرنسـا ان تحصـل عـلى مسـتودع للوقـود الى السـلطنة مثـل مـا لبريطانيـا ثـم عرض سـالزبوري ارضـاءاً لفرنسـا اختيـار احـد المواقـع في خليـج المـكلاّ لتكـون محطـة للوقـود مـن قبـل الاسـطول الفرنـسي في غـرب اسـيا (جمـال زكريـا قاسـم، صفحـة ٢/ ٤٣٧) وقـد قبلـت الحكومـة الفرنسـية العـرض البريطانـي وتوصـل اوتـافي مـع القنصـل البريطانـي في عُمـان الى اتفـاق وقـع في ١٨ آب ١٩٠٠ حـول حصـول فرنسـا عـلى محطـة للوقـود في ميناء المـكلاّ اذ عـرض البريطانيـون بقسـمة خـور المـكلاّ بينهمـا واختـار الفرنسـيون القسـم الجنوبـي منـه (لوريمـر، ١٩٧٥، صفحـة ٢/ ٨٦٠) وبذلـك انتهـت احـدى صفحـات محاولـة فرنسـا لإقامـة وجـود لهـا في الخليـج العربـي مـن خـلال اقامـة مسـتودع للفحـم في مسـقط بسـبب مـن الموقـف البريطانـي المتشـدد المانـع لاي منافـس دولي لهـا في المنطقـة قـد يؤثـر في تجارتهـا وطريقهـا الى الهنـد وحتـى لا تفقـد هيبتهـا امـام مشـايخ الخليـج العربـي التـي عقـدت معهـم معاهـدات تمنعهـم مـن التنـازل او بيـع اي قطعـة مـن اراضيهـم الى اي دولـة اخـرى غـير بريطانيـا دون موافقتهـا .

لـم ينـه فشـل فرنسـا في حصولهـا عـلى مسـتودع للفحـم في مسـقط تجـدد مسـاعيها في الاسـتمرار بسـلوك طـرق اخـرى ليكـون لهـا نفـوذ في الخليـج العربـي وكان مـن بـين تلـك الاسـاليب قيـام القناصـل الفرنسـيين بمنـح الاعـلام الفرنسـية للتجـار العمانيـين وللسـفن التـي تمـارس تجـارة الرقيـق فبالرغـم مـن تفعيـل مرسـوم مؤتمـر بروكسـل الـدولي لمنـع تجـارة الرقيـق منـذ عـام ١٨٩٢ فـإنّ نائـب القنصـل الفرنـسي اوتـافي في مسـقط بعـد عـام مـن تنصيبـه افتتـح سـجلا للأشـخاص الذيـن يتمتعـون بالحمايـة الفرنسـية وقـد شـجع ذلـك البعـض مـن العـرب الذيـن يتعاملـون في تجـارة الرقيـق الى تسـجيل أنفسـهم كرعايـا يتمتعـون بالحمايـة الفرنسـية حتـى يفلتـوا مـن عمليـات تفتيـش وحجـز لسـفنهم مـن جانـب السـلطات البريطانيـة (ويلسـون، ١٩٨٥، صفحـة ١٧٧)

نصحت الحكومة البريطانية سلطان عُمان ضمن انذار في عام ١٨٩٩ بأن يأمر رعاياه باستخدام علم مميز لهم وان يشرح لهم ان استخدامهم علم دول اجنبية وخضوعهم لحمايتها امران لا يسمح بهما استقلال البلاد وقد اعترض السلطان على ذلك، ثم رفض في النهاية غير انه كتب في ١٦ شباط ١٨٩٩ الى حاملي الاعلام الفرنسية من رعاياه في صحار يطلب منهم تسليم اعلامهم، وفي اليوم التالي أبلغ نائب القنصل في مسقط انه لا يعترف بحق الفرنسيين في ممارسة تشريعاتهم على رعايا عُمان داخل عُمان وانه يعتبر عمل فرنسا هذا خرقاً لبيان سنة ١٨٦٢ وانه لن يعترف بهذه الحماية على أحد من رعاياه، ولم يؤدِّ هذا الى شيءٍ وخلال السنوات الاربع التالية لم تؤدِّ الجهود والاجراءات المتواصلة التي لم تخلُ من بعض الحوادث الى حلِّ المشكلة حلاً مرضياً ونهائياً. (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/ ٨٦٠)

وفي حزيران عام ١٩٠٠ زار السلطان على ظهر السفينة البريطانية (سفنكس) مدينة صحار بضغط من بريطانيا واسفرت الزيارة عن تعهد من حملة الاعلام الفرنسية في ذلك الميناء بأعادة ما لديهم منها هي وتصاريح السفن الفرنسية الى السلطات التي سلمتهم اياها في أقرب فرصة ممكنة وقد شمل التعهد ما لا يقل عن ٤٥ سفينة.

غير ان معظم الموقعين على ذلك التعهد لم يفوا بالتزاماتهم لكن كان لتلك الزيارة والتعهد نتائجها لأنها شجعت السلطان على ان يتخذ موقفاً أكثر صلابة مع المسؤول الفرنسي بهذا الصدد فأصدر مرسوماً مؤرخاً في ١٥ حزيران وزع على ممثلي الدول في مسقط بنفس التاريخ وفيه أعلن السلطان لشعبه انه لا يعترف بالاعلام او التصريحات الاجنبية التي تحملها السفن وانه لن يقبل من أحد من رعاياه مثل ذلك السلوك.

(لوريمر، ١٩٧٥، الصفحات ٢/ ٨٦١ – ٨٦٢)

ردت الحكومة الفرنسية في ٢٦ حزيران ١٩٠٠ بإبلاغ الحكومة البريطانية عن طريق كامبون السفير الفرنسي في لندن بإنها لن تصدر تصاريح للسفن في المستقبل وان لجنة ستتشكل لفحص التصاريح الموجودة بالفعل لتلغي منها ما صدر دون مبرر قانوني. كما الح كامبون الى اللورد سالزبوري بالنزاع بين مسقط وفرنسا وان حكومته تصرُّ على ضرورة إعادة تسليم الاوراق الى أصحابها مع تقديم اعتذار كاف على حين كانت النية متجهة ان ينحني السلطان للمطالب الفرنسية أصرّ اللورد هاملتون وزير الهند على ضرورة لفت نظر الحكومة الفرنسية للمساوئ التي ترتكب من جراء رفع الاعلام الفرنسية على السفن الوطنية، واتهم كثيرا من أصحاب تلك السفن بأنهم يقومون بالاتجار بالرقيق وتهريب الاسلحة عبر الخليج الى فارس والعراق وأصدر اوامره بعدم تسليم تلك الأوراق. (جمال زكريا قاسم، صفحة ٢/ ٤٤٤)

وفي هذا الإطار قدم السفير كامبون في آب ١٩٠١ مذكرة قال فيها ان تعهد حاملي الاعلام الفرنسية في صحار بتسليم اعلامهم للسلطان انما انتزعه السلطان بمساعدة السلطات البريطانية وهذه هي وجهة النظر نفسها التي كان اوتافي وجوجوبير متمسكين بها ورفعاها الى حكومتهما وقد

قام الفرنسيين بتحريات كثيرة بهدف اعداد قائمة تشمل اسماء حاملي الاعلام الفرنسية وذكروا ايضاً ان اتهام السفن التي ترفع العلم الفرنسي بالتجارة في الرقيق انما هو اتهام لا يقوم على دليل. (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/ ٨٦٢)

صاحب النشاطات الدبلوماسية الفرنسية للدفاع عن رعايا سلطان عُمان حاملي الاعلام والتصاريح الفرنسية خلال هذه المدة تظاهرات بحرية في الخليج العربي فقد أسرفت فرنسا في استخدام السفن الحربية ففي عام (١٩٠٠-١٩٠١) شوهدت السفن الحربية الفرنسية (دروم / Drome) و (كاتينا / Catina) و (اشيرون / Achiroun) وفي ١٩٠١ – ١٩٠٢ (كاتينا) و (انفيرنيه / Anvirnier) و (جان بارت / Jan part) و (شاسيلوب لوبا / Chacylope Loupa) وفي عام ١٩٠٢-١٩٠٣ كانت السفينة (انفيرنيه) و (فريان / Varian) وكانت هذه السفن كلها تُشاهد في خليج عُمان واحياناً تقوم بزيارة الخليج. (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ١/ ٥٤١)

وانطلقت فضلاً عن ذلك حملة صحفية معادية للمصالح البريطانية في الصحف العربية والفرنسية رافقت الصراع البريطاني – الفرنسي فمنذ اوائل عام ١٨٩٩ كان يعيش في مسقط رجل فرنسي يدعى انطوان جوجوبير لم يقضِ وقتاً طويلاً في مسقط حتى بدأ بحملة صحفية في الصحف الفرنسية على بريطانيا وكانت الصحيفة المفضلة لديه هي ديباش كولونيال (Dipach Colonial) التي كتبت فيها مقالاً باسمه، ثم ظهرت حملات اخرى في الصحف الروسية وصحيفة الاهرام بالقاهرة في ١٩٠٢- ١٩٠٣ -١٩٠٤ كانت مقالاته موجهة بشكل أساس ضد السياسة البريطانية كما يمثلها الوكيل السياسي البريطاني في مسقط ولم يسلم سلطان عُمان من شتائمه .

وكان هدف الكاتب جوجوبيرواضحاً وهو محاولة خلق شعور عدائي في فرنسا ليغل بها يد وزارة الخارجية الفرنسية ونجح في احداث هياج في الدوائر الفرنسية قدمت بشأنه استجوابات متعددة في مجلس النواب الفرنسي بسبب تقرير يظهر فيه عزم بريطانيا على ضم مسقط اليها. وكانت تصل الى سلطان عُمان ترجمات عنها أو نسخ منها عن طريق مراسل مجهول في أوروبا. (لوريمر، ١٩٧٥، الصفحات ١/ ٥٤٢ – ٥٤٣)

تحرك الوكيل السياسي البريطاني في مسقط عام ١٩٠٢ لإقناع (لاروفس) الذي خلف اوتافي كوكيل للقنصل الفرنسي في مسقط وكان من المعجبين بكتابات جوجوبيربأن بسأل حكومته عن امكانية موافقتها على اجراء قد يتخذه سلطان عُمان لابعاد جوجوبير عن مسقط وجاء رد الخارجية الفرنسية بعدم الموافقة، لكنها سمحت بتحذير جوجوبير بأن يتحرّى الدقة فيما يكتبه مستقبلاً وقد رفض جوجوبير هذا التوبيخ الهادئ (لوريمر، ١٩٧٥، الصفحات ١/ ٥٤٣ – ٥٤٤)

ظلت صحيفة فتح البصائر التي انشأت عام ١٩٠٠ وتغير اسمها بعد عام ١٩٠٢ ليصبح مرشد الالباب تنشر دعاية منتظمة في العالم الاسلامي وبث اراء سياسية ضارة ببريطانيا عن طريق تلك الصحيفة العربية وفي نيسان عام ١٩٠٤ واصلت حملاتها الصحفية التي يدبجها جوجوبير

فكتب سلطان عُمان الى (ديلكاسيه) وزير خارجية فرنسا بموافقة لاروفس طلب من مسقط لطرد جوجوبير ووصل رد (ديلكاسيه) في ٢٦ مايس ١٩٠٤ وجاء فيه ان جوجوبير ليس رجل عنف وأنه في المستقبل سيبتعد في كتاباته عن مهاجمة السلطان وسيكف عن الاهتمام بالأمور الداخلية لعُمان. (لوريمر، ١٩٧٥، الصفحات ١/ ٥٤٤ – ٥٤٥)

انزعجت بريطانيا من ارسال تلك الصحيفة الى عدن والخليج العربي وحتى الى الهند ففي نيسان عام ١٩٠٠ وصلت الى مسقط حيث كانت توزع مجاناً وترسل الى عدد من كبار العرب المقيمين في مسقط كما كانت ترسل منها نسخ الى المشايخ المشهورين في داخل عُمان. وفي شهر مايس ١٩٠٠ وزعت نسخ منها على اهل عدن ووصل يوم ٧ تموز ١٩٠٠ الى بومباي اعداد مرسلة من الصحيفة الى لنجة وبوشهر والبحرين ووصل منها في عام ١٩٠٥ عشرين نسخة الى مسقط و٢ الى الكويت و٣ للبصرة وكان من بين عناوين الذين ترسل لهم في مسقط السلطان وابنه الاكبر وبعض كبار مسؤوليه.

ومن بين من توزع عليهم في دبي شيخ دبي والى البحرين كانت تُرسل نسختان واحدة للشيخ والاخرى لمحمد بن عبد الوهاب وهو أحد معارف جوجوبير والنسخ الخاصة بالكويت كانت ترسل الى الشيخ مبارك زعيم الكويت وابن سعود زعيم وسط الجزيرة، وفي البصرة كانت ترسل نسختان الى نقيب البصرة. (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ١/ ٥٤٥)

وتزامناً مع تلك الحملات الصحفية الفرنسية في الخليج العربي ضد الهيمنة البريطانية في المنطقة اندلعت من جديد قضية رفع الاعلام الفرنسية والحماية الفرنسية لرعايا سلطان عُمان ممن يرفعون تلك الاعلام والتصاريح الفرنسية. ففي آذار عام ١٩٠٢ اتصل السفير الفرنسي في لندن بوزير الخارجية البريطاني مرة اخرى وأكد له أن براءة حاملي الاعلام والتصاريح الفرنسية في صحار من تهمة الاتجار بالرقيق وان السلطات الفرنسية تأكدت من خطأ الزعم بأن تجار الرقيق يتسترون خلف العلم الفرنسي.

وفي نيسان عام ١٩٠٢ سلم لورد لانزداوف مذكرة رد لكامبون على شكاوى الفرنسيين في العام الماضي وفيها أيضاً طلب بأن تبلغ فرنسا السلطات والقنصل البريطاني في مسقط قائمة باسماء أصحاب السفن الذين يرفعون الاعلام الفرنسية (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/ ٨٦٤)

بعد انتهاء بريطانيا من حرب البوير عام ١٩٠٣ عادت الى الاهتمام بمناوءة النفوذ الفرنسي في مسقط ووصل ذلك الصراع الفرنسي البريطاني الى أوجه بحادثتين: الأولى: وقعت لسفينة شراعية احتجزت في ميناء صحار والثانية: اعتقال سلطان عُمان فيصل بن تركي لخمسة من اهالي صحار حاولوا خرق قوانين الحجر الصحي وطالبوا بالحماية الفرنسية. (وليمز، ١٩٥٥، صفحة ٢١١)

وعندما لم تثمر تهديدات القنصل الفرنسي لاطلاق سراح المعتقلين وصلت السفينة الفرنسية (انفرنيت) مسقط فإذا بها تجد البوارج البريطانية (نايـاد وبيرسيوس) قد سبقتها الى هناك

وكان الموقف حرجاً يهدد اصطدام مسلح بين الطرفين، ولكن لما كان هذا الوقت يوافق واجراء المفاوضات الخاصة بالاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ فقد آثرت الدولتان حلّ المشكلة بالطرق السلمية (العيساوي، ١٩٩٩، صفحة ١٢٨) عندئذٍ انتقل مركز الثقل في المفاوضات الى لندن حيث تقرر بهدوء رفع الامر الى هيئة التحكيم بلاهاي وفي انتظار صدور قرار التحكيم افرج سلطان مسقط عن المعتقلين في اوائل عام ١٩٠٤. (جمال زكريا قاسم، صفحة ٢/ ٤٤٦) اجتمع اعضاء هيئة التحكيم للمرة الاولى في لاهاي بتأريخ ٢٥ تموز ١٩٠٥ وتابعوا عقد جلساتهم في ١و٢و٨/ آب١٩٠٥ وفي الجلسة الاخيرة تم اتخاذ قرار التحكيم بعد ان درست هيئة التحكيم الحجج الاساسية التي قدمتها كل من بريطانيا وفرنسا وقد قررت المحكمة ما يأتي فيما يتعلق بشرعية مزاعم فرنسا.

ان لاصحاب السفن الوطنية الذين كانت فرنسا قد سمحت لهم قبل سنة ١٨٩٢ برفع العلم الفرنسي حق الاحتفاظ بامتيازهم هذا طالما رغبت فرنسا في تجديد. (لوريمر، ١٩٧٥، الصفحات ٢/ ٨٦٧ – ٨٦٩) ولكن يستثنى من ذلك اولئك الذين يثبت انهم كانوا يعاملون معاملة المحميين من الجانب الفرنسي قبل عام ١٨٦٣ وقد اختير عام ١٨٩٢، لأنه يطابق الموعد الذي تقرر فيه تعديل نظام بروكسل الخاص بالتفتيش البحري ومكافحة تجارة الرقيق. (العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، صفحة ٢٢١) كما جاء في القرار لا يمكن نزع سلطة الامام القضائية عن رعاياه في المياه الاقليمية لمسقط ويشمل ذلك طواقم البحارة العاملين على هذه السفن وعائلاتهم هؤلاء جميعاً ليس لهم اية حقوق تخرج بهم عن الولاء لسلطان عُمان وبشكل خاص لا تخرج بهم عن الالتزام بأوامره وتشريعاته.

(Revue de Droit International, 1906, p. 145)

قرار الحكم ايضاً نص على ان سفن عُمان المرخص لها كما مرّ في أعلاه برفع العلم الفرنسي تتمتع داخل المياه الاقليمية لعُمان بالحماية المنصوص عليها في الاتفاقية الفرنسية – العُمانية المؤرخة في ١٧ تشرين الثاني ١٨٤٤ وان التفويض برفع العلم الفرنسي على سفينة ما لا يجوز ان ينتقل من مالك إلى آخر ولا من سفينة الى أخرى ولو كان صاحبها هو نفس الشخص (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/ ٨٦٩) ولو كان من ورثته.

ولهذا النص مغزى مهم إذ إنه أصبح مقدراً للاعلام الفرنسية ان تختفي بعد مدة في عُمان. (العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، صفحة ٢٢١)

وكان قرار المحكمة عام ١٩٠٥ في معظمه مؤيداً للمطالب البريطانية بالنسبة لسائر النقاط الهامة التي تناولها وان السلطان العُماني رغم تفويضه للحكومة البريطانية بأن تتحدث باسمه وباسمها الا ان فرنسا اثارت اعتراضاً على ارتباط اسم السلطان بالحكومة البريطانية واستبعد هذا الاعتبار بالتالي من حيث ان السلطان ليس طرفاً في القضية بعد تجاوز مراحلها الأولى. (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/ ٨٦٩)

وبناءً على هذا الحكم اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على ان يقوم قنصلاهما بمسقط بوضع قائمة بالسفن التي ترفع العلم الفرنسي طبقاً لهذا الحكم وفي سنة ١٩٠٨ تم وضع القائمة وقد اشتملت على ٢٣ سفينة. (العقاد، الاستعمار في الخليج، ١٩٥٦، صفحة ١٥٤)

لم يكن قرار التحكيم في صالح فرنسا وعلى الاخص القرار الذي يقضي بأن الترخيص برفع الاعلام الفرنسية لاينتقل بالتوارث ولذلك فكان، هذا المظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي كان مقدراً له أن يختفي بعد سنوات قليلة. (لوريمر، ١٩٧٥، صفحة ٢/ ٨٧٠)

ورأى القنصل البريطاني في مسقط ولاروفي نائب القنصل الفرنسي فيها بالتعاون معاً لوضع قرار المحكمة موضع التنفيذ. وقد اتفقا على أن اصدار بيان من جانب السلطان هو أفضل الوسائل لإعلام اهل عُمان بمقررات المحكمة اما فيما يتعلق بالقائمة التي تضم اسماء اصحاب السفن التي ترفع العلم فلم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأنها وأخيرا وفي عام ١٣ آب ١٩٠٦ قررت الحكومة البريطانية دليلا على صداقتها وبهدف منع زيادة عدد السفن او انتقال العلم من السفينة التي تفقد او تغرق او تباع الى سفينة اخرى الا يزيد عدد السفن عن العدد المحدد بأية حال من الاحوال. وكان من رأى الحكومة البريطانية ان اصحاب هذه السفن لمجرد رسوهم الى ارض عُمان يصبحون بالتالي خاضعين لقوانينها لكنها لم تعترض على ان يأمر نائب القنصل الفرنسي بأن يمثل المعتدون امام المحكمة الفرنسية كما رأت بريطانيا أيضاً أن أهل عُمان يجب ان يعرفوا بأن عقاباً رادعاً سيوقع في حالة الخروج على نصوص التحكيم إلا أنهم احراراً في ان يعلنوا تخلصهم عن حق استخدام العلم الفرنسي ويجب الاتصال دائماً بالحكومة الفرنسية بشأن هذه الأمور. (ويلسون، ١٩٨٥، صفحة ١٩٨)

هكذا يظهر أن بريطانيا حققت نجاحات سياسية ودبلوماسية في مواجهة النفوذ الفرنسي في الخليج العربي ومنافسة فرنسا لها في منطقة عدتها بريطانيا حيوية لمصالحها في شبه القارة الهندية باعتبارها خط دفاعها الاول عنها وذلك من خلال تسوية مشاكل رفع الاعلام الفرنسية على السفن العمانية واستخدمتها غطاءاً لمواصلة تجارة الرقيق واحباط مشروع فرنسا لاقامة محطة للفحم في بندر جصة والحد من نشاطات بعض التجار الفرنسيين في مسقط غير ان بريطانيا وجدت نفسها في أواخر القرن التاسع عشر أمام مشكلة اخرى اكثر خطورة تمثلت بانتشار وتوزيع تجارة الاسلحة بين سكان الخليج. (جمال زكريا قاسم، الصفحات ٢/ ٤٥١ – ٤٥٢)

وكانت اغلب التجارة منحصرة بين أيدي الفرنسيين عموماً، وكانت مسقط مركزاً لهذه التجارة ولاسيما ان مسقط كانت تتمتع بمركز من الوجهة الدولية لعقدها اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة الاميريكية عام ١٨٣٣ ومع فرنسا عام ١٨٤٤ فضلاً عن المركز الدولي كان محدوداً بمقتضى التصريح الفرنسي البريطاني المشترك الصادر في آذار ١٨٦٢ والذي اتاح لفرنسا مركزا مساوياً لمركز بريطانيا في مسقط. (Philiby, 1950, p. 252)

كانت تجارة السلاح التي تمرُّ عبر الخليج العربي قد سببت الكثير من المشاكل والمتاعب للحكومة البريطانية في افغانستان ومقاطعات وسط آسيا حيث أدّى وصول الاسلحة المهربة الى خلق اضطرابات على الحدود الشمالية الغربية للهند.

ففي عام ١٨٩١ وصل ايراد الاسلحة التي كان يتم استيرادها من مسقط الى ما يزيد عن ٤٠٠٠٠٠٠ روبية وكان هناك ما يزيد عن ٣٠٠٠٠ ممن ينتهكون القانون ويحملون الاسلحة وكان يتم استيرادها بصورة خاصة من بريطانيا وفرنسا الى مسقط مما جعلها أكبر سوق للأسلحة في المنطقة. (ويلسون، ١٩٨٥، الصفحات ٢٠٠- ٢٠١)

واصلت تجارة الاسلحة تصاعدها واتساعها حتى عام ١٨٩٧ حيث بلغ عدد البنادق التي استوردت ٢٠٠٠٠ قطعة وكان يتم تصريف بعضها بين قبائل عُمان الداخلية الا ان القسم الاكبر كان يعاد تصديره الى ساحل عُمان والبحرين وقطر والكويت حيث يتم تهريبه الى فارس والاراضي التركية حتى اصبحت المنطقة كلها مغطاة باحدث الاسلحة الحربية واعتباراً من عام ١٨٩٨ تركزت تجارة السلاح بشكل كلي في مسقط اذ لم يعد ميناء مسقط مركز لتجارة السلاح والذخيرة في عُمان فحسب بل كانت شحنات الاسلحة تصدر منها الى سواحل فارس والى افغانستان وكان معظمها في أيدي الفرنسيين بالاشتراك مع الالمان؛ لان تجار السلاح البريطاني منعوا من الاشتراك فيها بأمر من حكومتهم. (جمال زكريا قاسم، الصفحات ٢/ ٤٥١ – ٤٥٢)

وبالرغم من موافقة سلطان مسقط في عام ١٨٩٨ على منع تصدير الاسلحة من مسقط الى الهند وفارس الا ان ذلك المنع كان لا يسري على البلدان الاخرى مما جعل مسقط تبقى مركزا لتجارة الاسلحة فكان يتم تهريب الاسلحة بكميات كبيرة عن طريق القوافل الى ساحل ايران ثم افغانستان وكانت المصانع البلجيكية والالمانية والفرنسية وحتى البريطانية هي التي تقوم بتصدير هذه الاسلحة الى مسقط وتصاعدت تجارة السلاح في الخليج بشكل كبير اعتباراً من عام ١٩٠٧ وفي عام ١٩٠٨ مرت في مسقط ٨٠٠٠٠ بندقية وقد بدأت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والسلطان لوقف تلك التجارة لكنها لم تتوقف الا في عام ١٩١٣[1].

ومن أجل ايقاف استمرار تجارة السلاح في الخليج وافق سلطان مسقط على مشروع بريطاني في عام ١٩١٢؛ لانشاء مركز لخزن الذخيرة وتوزيعها في عُمان (لاندن، ١٩٨٩، صفحة ٤٥٦) وبالفعل تأسس المركز في ايلول عام ١٩١٢ ونتج عن انشائه تقلص تجارة الأسلحة، لكنه في الوقت نفسه كان مثار احتجاج الحكومة الفرنسية فحاولت بريطانيا من خلال الاتصالات الدبلوماسية مع فرنسا اقناع الاخيرة بالموافقة على الغاء تجارة الاسلحة بمقابل دفع تعويضات لها عن ذلك. (جمال زكريا قاسم، صفحة ٢/ ٤٥٤)

لم يحصل الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على عرض موضوع الغاء التجارة بالاسلحة على

(1) Grand maison (Colette le vour) presentation on sultanat D، Oman, research dans, le penisule Arabique D; amyoud hen, sons la divection de pal Bonnenfant, T.II Paris ,1562, p. 280.

محكمة لاهاي للتحكيم حسب اقتراح الحكومة البريطانية وظهر من الرسائل المتبادلة بين الحكومتين خلال عامي ١٩١٢-١٩١٣ على ان فرنسا اصبحت مقتنعة بمعاهدة ١٨٤٤ بالتصريح الثنائي لعام ١٨٦٢ وبناءاً عليه رفضت فكرة التحكيم في تلك القضية وبما ان فرنسا لم تملك قوة فعالة في الخليج تستند إليها لذلك فان المساومة في هذه المسألة كان مقضياً عليها بالفشل فأضطرت بسبب ذلك الى قبول مبدأ التعويض (Busch, 1967, p. 302) وبتوقف تجارة الاسلحة عام ١٩١٤ توقفت معها مصالح فرنسا في مسقط وقال بوش (Busch) في هذا الاطار «اختفى النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة (الخليج) باختفاء وصول اخر بندقية مهربة اليه». (Busch, ١٩٦٧, p. ٣٠٢)

من كل ذلك يتبين ان الدور الفرنسي في الخليج العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يكن فعالاً ومؤثرا فظلت المصالح الفرنسية متركزة في مسقط وزنجبار من خلال الاتفاقية التجارية المعقودة مع عُمان في عام ١٨٤٤ واعتمادا على التصريح الثنائي البريطاني الفرنسي لعام ١٨٦٢ وقد استندت اليهما فرنسا في محاولتها الاستفادة من اعطاء تصريحات واعلام فرنسية لرعايا سلطان مسقط استغلتها السفن العمانية للتخلص من تفتيش السفن البريطانية ومضايقتها تحت غطاء البحث عن الرقيق مما ادى الى استمرار تجارة الرقيق في الخليج العربي الذي كانت تقف بريطانيا ضده وتسبب ذلك في تأزيم العلاقات الفرنسية البريطانية ثم انتهت بقرار محكمة لاهاي عام ١٩٠٥.

وكانت المشكلتان الاخريان اللذان نفذت منهما فرنسا الى الخليج العربي محاولتها انشاء مركز للفحم في بندر جصة الواقعة جنوب مسقط وتجارة الاسلحة وانتهت تسويتهما لصالح تعزيز النفوذ البريطاني في الخليج العربي وتضاؤل النفوذ الفرنسي حتى الحرب العالمية الاولى. (Busch, ١٩٦٧, p. ٣٠٢)

المراجع

.Journal des debats , Paris .(20 11 ,1898)

.Berreby, J. (1958). La pne›insule Arabique. Paris

.Brunet, m. (1910). Boutvies de la mer des Indes. Paris

Busch, B. (1967). Britain and the Persian gulf 1894 – 1914. Berkeley: university .of California press

.Fraser, D. (1911). India, under Curzon and after. London

.Hamilton, A. (1962). The problems of the middle East. London

Huerwitzs, S. (1977). Diplomacy in Near and Middle East, A Documentary Re- .cord 1914 – 1956 (Vol. 1). New york

maison, G. (1562). (Colette le vour) presentation on sultanat D› Oman, research dans, le penisule Arabique D; amyoud hen, sons la divection de pal Bonnenfant ., T. Paris

.Philiby, J. (1950). Arabia. London

.Revue de Droit International (Vol. 131). (1906). Paris

Saladanha, B. (1986). The Persian gulf pre›cis, secret , pretcis of correspondence on International Rivalry and British policy in the Persian gulf 1872 – 1905 ar-.(chive edition (Vol. VIII

جمال زكريا قاسم. (بلا تاريخ). تاريخ الخليج العربي ١٧٥٠ -١٨٤٠ (المجلد ٢). القاهرة.

سيتون وليمز. (١٩٥٥). بريطانيا والدول العربية. (احمد عبد الرحيم مصطفى، المترجمون) القاهرة.

سير ارنولت ويلسون. (١٩٨٥). تاريخ الخليج (المجلد ٢). (محمد امين عبد الله، المترجمون) سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

صادق ياسين الحلو. (يناير, ٢٠٠٧). العلاقات القطرية – الفرنسية ١٩٧١-١٩٩٠. مجلة الوثيقة(٥١).

صلاح العقاد. (١٩٥٦). الاستعمار في الخليج. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

صلاح العقاد. (بلا تاريخ). التيارات السياسية في الخليج العربي. القاهرة.

عبد العزيز عبد الغني ابراهيم. (١٩٧٤). بريطانيا وامارات الساحل العماني. البصرة.

عبد العزيز عبد الغني ابراهيم. (١٩٨١). السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩- ١٩٤٧: دراسة وثائقية. الرياض.

عبد العزيز عبد الغني ابراهيم. (١٩٨٢). سياسة الامن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ -١٩١٤. الرياض.

فالح حنظل. (١٩٨٣). المفصل في تاريخ الامارات العربية المتحدة (المجلد ٢). ابو ظبي.

لاندمة عمان لاندن. (١٩٨٩). ص روبرت جيران لاندن عمان منذ عام ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا. (محمد امين عبدالله، المترجمون) المكتبة الشرقية ومطبعتها.

لوريمر. (١٩٧٥). دليل الخليج, القسم التاريخي, اعدها قسم الترجمة بمكتب (أميردولة قطر) (المجلد ٤). قطر.

محمد مرسي عبد الله. (١٩٨١). دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها (المجلد ١). الكويت.

مصلح محمد عبد العيساوي. (١٩٩٩). التطورات الداخلية في عُمان وعلاقاتها الخارجية ١٨٨٨ – ١٩١٣, رسالة ماجيستير غير منشورة. بغداد: كلية الاداب / جامعة بغداد.

نذير جبار حسني الهنداوي. (٢٠١٥). الدولة السعودية في عهد فيصل بن تركي (١٨٤٣-١٨٦٥). بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر.

:References

.Journal des debats , Paris .(20 11 ,1898)

Abdel Aziz Abdel Ghani Ibrahim. (1974). Britain and the Emirates of the Omani .coast. Basra

Abdel Aziz Abdel Ghani Ibrahim. (1981). The British Peace in the Persian Gulf .1899-1947: A Documentary Study. Riyadh

Abdul Aziz Abdul Ghani Ibrahim. (1982). The Security Policy of the Govern-.ment of India in the Persian Gulf 1858-1914. Riyadh

.Berreby, J. (1958). La pne›insule Arabique. Paris

.Brunet, m. (1910). Boutvies de la mer des Indes. Paris

Busch, B. (1967). Britain and the Persian gulf 1894 – 1914. Berkeley: university .of California press

Faleh Handal. (1983). The detailed in the history of the United Arab Emirates .(Volume 2). Abu Dhabi

.Fraser, D. (1911). India, under Curzon and after. London

.Hamilton, A. (1962). The problems of the middle East. London

Huerwitzs, S. (1977). Diplomacy in Near and Middle East, A Documentary Re-.cord 1914 – 1956 (Vol. 1). New york

Jamal Zakaria Qassem. (No date). History of the Persian Gulf 1750-1840 (Vol-.ume 2). Cairo

Landima Aman Landin. (1989). r Robert Jeeran Landin Aman since 1856 a path and a destiny. (Mohammed Amin Abdullah, translators) The Eastern Library and .its printing press

Lorimer. (1975). Gulf Guide, Historical Section, prepared by the Translation De-.partment of the Office of (Emir of the State of Qatar) (Volume 4). Qatar

maison, G. (1562). (Colette le vour) presentation on sultanat D› Oman, research dans, le penisule Arabique D; amyoud hen, sons la divection de pal Bonnenfant ., T. Paris

Mohamed Morsi Abdullah. (1981). The United Arab Emirates and Its Neighbors .(Volume 1). Kuwait

Mosleh Mohamed Abd Al-Essawy. (1999). Internal developments in Oman and

its external relations 1888 - 1913, unpublished master›s thesis. Baghdad: College .of Arts / University of Baghdad

Nazir Jabbar Hosni Al-Hindawi. (2015). The Saudi state during the reign of Faisal bin Turki (1843-1865). Baghdad: Adnan House and Library for Printing and .Publishing

.Philiby, J. (1950). Arabia. London

.Revue de Droit International (Vol. 131). (1906). Paris

Sadiq Yassin Helou. (January, 2007). Qatar-French Relations 1971-1990. Docu- .(ment Journal (51

Saladanha, B. (1986). The Persian gulf pre›cis, secret , pretcis of correspondence on International Rivalry and British policy in the Persian gulf 1872 – 1905 ar- .(chive edition (Vol. VIII

Salah Al-Akkad. (1956). Colonialism in the Gulf. Cairo: Anglo-Egyptian Li- .brary

.Salah Al-Akkad. (No date). Political currents in the Arabian Gulf. Cairo

Seton Williams. (1955). Britain and the Arab countries. (Ahmed Abdel Rahim .Mustafa, translators) Cairo

Sir Arnault Wilson. (1985). History of the Gulf (Volume 2). (Mohammed Amin Abdullah, translators) Sultanate of Oman: Ministry of National Heritage and .Culture